

الحكومة تخوض حرباً مفتوحة ضد الفساد

برلمانيون: اقرار قانون الذمة المالية يؤكد جدية الارادة السياسية ويدحض تقولات الزائدين

■ اقرار قانون الذمة المالية لكبار الموظفين ومناقشة قانون مكافحة الفساد اللذين تقدمت بهما حكومة المؤتمر الشعبي العام الى البرلمان يمثلان نقطة تحول كبيرة في طريق تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية واجتثاث ظاهرة الفساد.. قانون الذمة المالية الذي اقره مجلس النواب مؤخراً يؤكد ان المؤتمر الشعبي العام يواصل معركته لاجتثاث ظاهرة الفساد ايماناً منه ان مكافحة الفساد واجب وطني انتهجته حكومته في اطار اصلاح الاقتصاد والمالي والاداري بهدف تعزيز الاجراءات للحفاظ على المال العام ومحاسبة العابثين به ووضع حد للاراء غير المشروع والحد من العبث باختراقات الوظيفة العامة.

«الميثاق» ونظراً لأهمية القانون في اطار التوجهات والاجراءات التي اتخذت لمكافحة الفساد استطلعت آراء اكااديميين ومختصين عن أهمية هذه الاجراءات فإلى الحصيلة:

استطلاع: توفيق شرعي فيصل عساج

الحلول لاجتثاث الفساد خاصة وقانون الذمة المالية يتناول مصفوفة كبيرة من مسؤولي السلطة العليا والوسطى والادارية المرتبطة بالمواطن يومياً.

لكن مثل هذه المشروعات تتمثل فاعليتها في اساليب التنفيذ ومثلما الفساد بشكل منظومة مترابطة يجب ان تكون البات المكافحة منظومة مترابطة لاستئصاله ولن يتأتى لنا ذلك إلا بتلبية الدولة للسعي وراء اجتثاث الفساد سواء من قبل الجهات الرسمية أو الشعبية.

حزمة اصلاحات

■ محمد المشرقي - مدير عام الاحصاء والدراسات في وزارة المالية يقول:
- ان برنامج الإصلاح المالي والاداري تضمن مجموعة من الاجراءات والخطوات فالمرحلة الاولى ركزت على الجانب الاقتصادي والبحث نتيجة التداول الذي حدث في الاقتصاد ثم جاء الوقت الحالي المناسب للجانب الاداري لأنه يتطلب توازي الإصلاح المالي مع الإصلاح الاداري وهو مهم جداً وبالتالي كان ضمن حزمة الإصلاحات اصدار قانون الذمة المالية ومناقشة مشروع مكافحة الفساد. وهذه خطوة متقدمة للحد من الفساد المستشري في الحياة الاقتصادية والتي كسرت ما نتج عن القيادة السياسية والحكومة أيضاً عن مخاطر هذه الظاهرة وكيف تصلح والآخرون ويعتبرون ذلك خطوة جاءت متأخرة..



محمد الزعتري



د. السنفي

■ الدكتور السنفي:
- هذا القانون الذي اقره مجلس النواب يمثل قاعدة بيانات مهمة جداً في عملية مكافحة الفساد.. ونستطيع القول انها البداية الطبيعية والاساسية لعملية مكافحة الفساد لان هذا القانون كما قلت يمثل لنا قاعدة بيانات ستساعدنا كثيراً على مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام وهذه خطوة تستاهل التقدير لحكومتنا وللمجلس النواب.

قاعدة بيانات

■ وفيما يتعلق بقانون الذمة المالية قال الدكتور السنفي:

هذا القانون الذي اقره مجلس النواب يمثل قاعدة بيانات مهمة جداً في عملية مكافحة الفساد.. ونستطيع القول انها البداية الطبيعية والاساسية لعملية مكافحة الفساد لان هذا القانون كما قلت يمثل لنا قاعدة بيانات ستساعدنا كثيراً على مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام وهذه خطوة تستاهل التقدير لحكومتنا وللمجلس النواب.

دور الجهاز

■ وعن أهمية ذلك بالنسبة للجهاز قال:
- بدون ادنى شك ان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهو جهاز فني يتخصص بمعالجة المراجعة والتدقيق للبيانات في كل الوحدات الخاضعة لرقابته وهي جهات الوزارات والمصارف الحكومية والقطاع العام والمختلط فمثل هذين المشروعين مكافحة الفساد والذمة المالية بدون شك سيساعدان على ان يقوم الجهاز بمهمته المناطة عليه بشكل اكبر وبالتالي فسندنا في وجودها الى جانب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وسيعزز من دور الجهاز بشكل اكثر رغم انه لا يتعارض مع مهمة الجهاز بل سيعزز كما قلنا انفاً من دوره ولكن لابد من الاليات التي سنؤدي الى تطبيق هذين المشروعين مثل انشاء هيئة أو مجلس أو أي توجيهات منوطة بتنفيذ هذا القانون أو ذلك.

■ اما الاخ عبدالفتاح البصير - نقيب المحامين فيقول:
- ارى ان اليمن يواجه معركتين: معركة التنمية ومعركة مكافحة الفساد وتلك المعركتان بينهما تناسب عكسي فكلما انتصرنا في مكافحة الفساد تقدمنا في التنمية.. وبلادنا خطت وتخطوا في هذا الجانب الخطوات الحثيثة ومنها اقرار قانون الذمة المالية ومناقشة قانون مكافحة الفساد من قبل مجلس النواب وهما قانونان مهمان من قوانين الإصلاح الاقتصادي والاداري وسيساهمان في كثير من

نقيب المحامين: حققت بلادنا تقدماً واضحاً في مكافحة الفساد

التزم بتنفيذه خاصة وان السلطات الثلاثة تقوم بما هو منوط بها.. ولهذا يجب ان ترفع بما لديها ويوجب القانون الى الهمة المختصة لمعرفة المخضعات المالية سواء للأشخاص أو الجهات حتى يتم معرفة كل شيء عن ذلك حتى لا ياتي الأشخاص بما يعكس صحة القرارات المالية.

أهمية بالغة

■ الدكتور عبدالله السنفي - رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اثنى برأيه حول مشروع مكافحة الفساد والذمة المالية قائلاً:

- فيما يتعلق بقانون مكافحة الفساد بدون شك انه ذو فائدة بالغة الأهمية ويعكس بشكل واضح اهتمام القيادة السياسية بموضوع مكافحة الفساد ويعكس أيضاً نواياها الواضحة على المضي قدماً لاستئصال هذه الظاهرة كما انه يدخل في اطار مصفوفة الإصلاحات المالية والادارية التي تقوم بها الحكومة.

ويضيف: طبعاً المشروع لا يزال في مجلس النواب ونأمل ان يظهر قريباً ان شاء الله لانه سيضع الية تنظيمية تحدد من التسايع بالاموال العامة وتساعد

كما نحرص ان تكون الشخصيات التي تقود الهيئة مستقيمة ولديها الوازع الديني وعندما القسرة على قبول الحق ولديها الامكانات لاجتثاث الفاسد الذي استشرى في البلاد.

■ وعن أهمية قانون الذمة المالية قال النقيب هذا القانون يعني بالموظف العام وحصر امواله لدى الجهة المعنية بحيث إنه ومن خلال ادائه للوظيفة يتم معرفة امواله وهل يسخر

خطوة مهمة يفترض مباركتها من كل القوى السياسية والقانون يقطع الطريق امام الزائدين

السلطة او الوظيفة لانماء امواله ام لا.. حتى يكون الناس في رقابة دائمة وحصر الاموال للشخص قبل الرقابة بالوظيفة العامة على اعتبار ان هذا من باب محاربة الفساد.. ومن باب آخر الحفاظ على المصالح العامة وعلى أموال الناس وعلى أموال الشعب ويشمل هذا القانون كل شخص مسئول او له علاقة بالدولة في اطار معين من الجهات العليا سواء من وكيل وزارة وما فوق او من مدراء المؤسسات في القطاع العام.

استراتيجية
■ وفي الاتجاه نفسه تحدث الاخ قاسم الكسادي - عضو مجلس النواب:
- ان مشروع مكافحة الفساد والذي هو قيد النقاش وهو موجود لدى اللجنة المالية ويأتي بعد ان اقر المجلس قانون الذمة المالية والذي يعد من القوانين المهمة جداً كونه مرتبطاً بعدة قوانين. وفيما جاء قانون مكافحة الفساد ضمن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا الدول التي لها خبرة في هذا المجال ولقد مر هذا المشروع على كثير من الجهات ونوقش نقاشاً مستفيضاً وقد وضعت كثير من الملاحظات ومازال المشروع في اللجنة المالية لاستكمال مناقشته.

الطلب وتم تفعيله فسوف يحد كثيراً من الفساد.. ولو فعلت الحكومة هذا المشروع مع الجهاز الاداري والرقابي والتشريعي والاستعانة بالدوائر والمؤسسات في الدولة والتي لها خبرة كبيرة في هذا الجانب كون القانون سيحد من العابثين بأموال ومكتسبات الدولة.

وقال وما نتمناه ان يضع مجلس النواب استراتيجية بالتعاون مع الجانب الحكومي لمراقبة أداء الجهاز الاداري ومسا يدور خلف الكوالى س فيس فيس

أروقة الوزارات من قضايا لانعلم عنها شيئاً.. اما قانون الذمة المالية فمضمونه ممتاز اذا

■ تحدث في البداية: الاخ الخضر العزاني - عضو مجلس النواب قائلاً:
- إن أهمية مشروع مكافحة الفساد جاء في وقت مناسب ومهم جداً من أجل محاسبة الخارجين عن القانون الذين يحاولون ان يعبثوا بالاموال العامة واعتقد انها خطوة كبيرة جداً من المؤتمر بقيادة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح والذي يشدد على اتخاذ مثل هذه الاجراءات لقطع الطريق على الآخرين سواء منهم مرتكبي المخالفات او الذين يزايدون ويدعون الاباطيل حول الفساد والمفسدين فيها هو المؤتمر باغليته في مجلس النواب بقر هذا المشروع من أجل تأكيد سياسته في مكافحة الفساد.

حماية المال العام

وفيما يخص قانون الذمة المالية يقول:
- هذا القانون لا يقل شأناً عن قانون مكافحة الفساد ويكون عبر تقديم الاقرارات السنوية والتي هي بمثابة الرقابة على الأشخاص العاملين بوظائف عامة وحتى تكون الصورة واضحة وشفافة امام المواطن وايضاً حماية الاموال من الاستيلاء عليها سواء حق المواطن او حق

الدولة، وقد تمت فقرات مواد فيه بانه على كل السلطات العليا وفي القدمة رئيس الدولة ونائبه ومجلس الوزراء والنواب والشورى تقديم اقراراتهم السنوية الى المؤسسة او المصلحة او الهيئة الخاصة التي سوف تنشأ في هذا الاتجاه.

قوانين مهمة

من جانبه تحدث الاخ محمد قاسم النقيب - عضو مجلس النواب عضو اللجنة المالية قائلاً:
- ان مشروع مكافحة الفساد والذي هو قيد النقاش وهو موجود لدى اللجنة المالية ويأتي بعد ان اقر المجلس قانون الذمة المالية والذي يعد من القوانين المهمة جداً كونه مرتبطاً بعدة قوانين. وفيما جاء قانون مكافحة الفساد ضمن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وكذا الدول التي لها خبرة في هذا المجال ولقد مر هذا المشروع على كثير من الجهات ونوقش نقاشاً مستفيضاً وقد وضعت كثير من الملاحظات ومازال المشروع في اللجنة المالية لاستكمال مناقشته.

اليات التنفيذ

■ ويضيف النقيب: نحن نريد ان نشكل هيئة عليا لمكافحة الفساد مستقلة مالياً وادارياً ولا يستطيع احد ان يفرض عليها رأيه سواء من الحكومة أو مجلس النواب أو أية جهة اخرى حتى تكون هذه الهيئة مستقلة تماماً وبالتالي تؤدي عملها ونحن جريصون على هذا الجانب وننتظر ان تكون اللجنة فنيحة ومستقلة تشترك فيها كل الفئات بما فيها قطاع المرأة والقطاع الخاص والتقنيات وكذا الشخصيات المتخصصة والكفوة والتي لم يسبق ان صدر بحقها حكم قضائي سابق او لم تكن متهمة او مشبوهة في قضايا فساد.

بالعكس هذه خطوة كان يفترض ان تؤيدها كافة القوى السياسية وتساندها بعيداً عن التقذ والمناجزة بها..

يعزز مبدأ الشفافية

■ الى ذلك يشير الاخ محمد الزعتري - وكيل وزارة المالية:
- ان القانون مهم جداً لانه سيعزز من مبدأ الشفافية على مستوى وظائف السلطة العليا بصورة عامة بغض النظر عن الذي سيطلع من مكانة الوظيفة ويحفظ لها اخلاقياتها وعند تحديد الية التنفيذ سيتم بالطبع تحديد نموذج فيه.. بمعنى ما البيانات التي يجب ان تكون للمطابقة من قبل الهيئة العليا لمكافحة الفساد..

ويضيف: القانون يهدف لحماية المال العام وتعزيز الثقة في أجهزة الدولة وموظفيها وصون كرامة الوظيفة العامة ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقمم الاخلاقيات والوظائف وتعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة والقانون يحسب الاقرار بضممن جملة من المواد التي وضحت على من يسري وكيفية تنفيذها وماهي الاجراءات التي يجب اتخاذها ضد العابثين بالمال العام.. وغيرها من المواد التي ستعمل بكل حال من الاحوال على تعزيز الخطوات في مكافحة الفساد..

خطوات حثيثة

■ اما الاخ عبدالفتاح البصير - نقيب المحامين فيقول:
- ارى ان اليمن يواجه معركتين: معركة التنمية ومعركة مكافحة الفساد وتلك المعركتان بينهما تناسب عكسي فكلما انتصرنا في مكافحة الفساد تقدمنا في التنمية.. وبلادنا خطت وتخطوا في هذا الجانب الخطوات الحثيثة ومنها اقرار قانون الذمة المالية ومناقشة قانون مكافحة الفساد من قبل مجلس النواب وهما قانونان مهمان من قوانين الإصلاح الاقتصادي والاداري وسيساهمان في كثير من



اعتماد سبع مجموعات وظيفية في قانون الأجور

اللائحة حرصت على تحديد إجراءات وضع الراتب والبدلات لكل موظف

■ حددت اللائحة التنفيذية لقانون الوظائف والأجور والتي صدر بها قرار جمهوري أمس الأول برقم «٩٩» لسنة ٢٠٠٦، بيان كافة الأحكام الاجرائية المنظمة للرواتب والعلوات والبدلات والمكافآت والتعويضات في اطار مرجعي موحد لكافة سلطات وأجهزة الدولة المدرجة ضمن الموازنات العامة والوحدات الاقتصادية والمستقلة والمحلقة وموازنات الصناديق الخاصة اضافة الى الوحدات الادارية المختلفة.

وركزت اللائحة على تعزيز التوجه نحو اللامركزية الادارية والمالية من خلال نقل وتحديد صلاحيات التنفيذ الى الوحدات الادارية ووحدات الخدمة العامة، كما حددت العالم والمعايير العامة الأساسية للنظم المرجعية المطلوبة لإدارة الوظائف والأجور بما يتناسب مع أهداف القانون وتوجهاته.

ووفقاً لللائحة فقد تم تقسيم وظائف الخدمة العامة الى سبع مجموعات، كل مجموعة متساوية من حيث طبيعة العمل والنشاط وفتات وظيفية متجانسة اضافة الى أنه تم تقسيمها الى مستويات ودرجات وبحسب الواجبات والمسئوليات لكل منها وهذه المجموعات تتمثل في مجموعة وظائف السلطة

العليا، وظائف الادارة العليا، الوظائف التخصصية، وظائف الادارة الاشرافية، الوظائف التنفيذية، الوظائف الحرفية، الوظائف الخدمية، الوظائف الخدمية والمعاونة.

ونظمت اللائحة كيفية تحديد راتب الموظف والعلوات وفقاً لموقع الوظيفة التي يؤديها في الهيكل العام للقانون واللائحة وتوصيف وتقييم الوظائف وتم تحديد العلاوة السنوية بمقدار ٤٪ من بداية ربط الدرجة تضاف الى الراتب دورياً مع بداية كل عام ولن تمنح وعلى من تحجب.

وفيما يتعلق بالحوافز والتعويضات فقد حددت اللائحة أربعة شروط لمن يستحقها وحظرت عدم جواز الجمع بين المكافأة وتعويض ساعات العمل الاضافي..

كما وضعت معايير لتعويض ساعات العمل والمناوبة الليلية ومن يستحقها وكذلك الأمر بالنسبة للبدلات.

الجدير بالذكر أن اللائحة جاءت في سبعة أبواب واحتوت على ٦١ مادة.

